



الوثيقة 196-A
24 مارس 2002
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

لجنة الصياغة

المجموعة الثانية من النصوص المقدمة إلى لجنة الصياغة من فريق العمل التابع للجلسة العامة والمعني بدور القطاع الخاص

يقدم فريق العمل التابع للجلسة العامة والمعني بدور القطاع الخاص إلى لجنة الصياغة الوثيقة DT/9 (المراجعة 1) المعدلة لاستعراضها ثم إحالتها إلى الجلسة العامة.

ويرجى ملاحظة الاستعاضة عن كلمة "regulations" في الفقرة (ج) من "بقرار" بعبارة "regulación y reglamentación" في الإسبانية وعبارة "regulation et reglementation" بالفرنسية وما يناظرها من ترجمة هاتين الكلمتين بالعربية.

السيدة فالدا روزمان

رئيسة فريق العمل المعني بدور القطاع الخاص

قرار

فريق العمل التابع للجلسة العامة والمعني بدور القطاع الخاص

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)

إذ يضع في اعتباره

- أ) الرقم 126 (المادة 21) من دستور الاتحاد الذي يشجع على مشاركة الصناعة في تنمية الاتصالات في البلدان النامية؛
- ب) تقرير الفريق الفرعي التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعني بمسائل القطاع الخاص الذي ينوّه بالتحديات التي يواجهها القطاع الخاص حيثما تشتد الحاجة إلى الاتصالات؛
- ج) الاقتراحات التي قدمها الفريق الفرعي التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعني بدور القطاع الخاص في صدد الأعمال التي يمكن أن يلتزم بها قطاع التنمية في الفترة 2003-2006 لكي يستجيب لاحتياجات أعضاء القطاع؛
- د) أن من مصلحة الاتحاد وأهدافه الإنمائية أن يزيد عدد أعضاء القطاعات وأن يعزز مشاركتهم في أنشطة قطاع التنمية؛
- هـ) أن الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص حاسمة في تعزيز التنمية المستدامة للاتصالات؛

وإذ يعترف

- أ) بأن الاتصالات تتسم بأهمية حاسمة في التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- ب) بأن القطاع الخاص يواجه تحديات جديدة ناشئة عن الانتقال إلى البيئات التنافسية والشبكات والخدمات الرقمية المتقدمة؛
- ج) بالدور الهام الذي يؤديه أعضاء القطاع في اقتراح وتنفيذ مشاريع وبرامج قطاع التنمية؛
- د) أن عدداً كبيراً من برامج وأنشطة قطاع التنمية تنطوي على بعض مسائل القطاع الخاص؛

وإذ يلاحظ

- أ) أن أعضاء القطاع والمنتسبين في قطاع التنمية الذين يمثلون القطاع الخاص يشتركون في الأعمال المنجزة داخل قطاع التنمية؛
- ب) الدور المتطور والمتزايد لأعضاء القطاع في أنشطة قطاع التنمية؛

يقرر

- 1) أن تشمل الخطة الاستراتيجية لقطاع التنمية هدف تسهيل إدراج مسائل القطاع الخاص ذات الصلة من خلال تعزيز قنوات الاتصال بين مكتب تنمية الاتصالات وعضوية قطاع التنمية التي تشمل أعضاء القطاع والمنتسبين؛

(2) أن مدير مكتب تنمية الاتصالات ينبغي أن ينظر في الإجراءات التالية لدى تنفيذ الخطة التشغيلية لقطاع التنمية:

- (أ) مواصلة تطبيق مبادئ الشفافية وعدم الاستبعاد في صدد فرص الشراكات والمشاريع التي يشترك فيها القطاع الخاص؛
- (ب) تشجيع زيادة عدد أعضاء القطاع ومشاركتهم النشطة في أنشطة قطاع التنمية وتطوير مهام المكاتب الإقليمية للاتحاد التي تؤدي إلى تحسين آليات زيادة مشاركة أعضاء القطاع في أنشطة هذه المكاتب؛
- (ج) تسهيل تبادل الآراء والمعلومات بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع بشأن مسائل القطاع الخاص المتصلة بسياسات الاتصالات وتنظيماتها وترخيصاتها وتكنولوجياها والخدمات المتصلة، والنفاد إلى السوق وشروط الاستثمار؛
- (د) تشجيع وتسهيل وضع برامج وأنشطة تنمية الموارد البشرية ذات الصلة بمصالح أعضاء القطاع وتشجيع مشاركة القطاعين الخاص والعام؛
- (هـ) التنسيق والتعاون مع المنظمات والمؤسسات العامة والخاصة والمؤسسات المالية في الموضوعات المتصلة بتنمية الاتصالات وتعزيز فرص أعضاء قطاعات التنمية؛
- (و) تسهيل التعاون والتنسيق بين أعضاء القطاع والاتحادات الإقليمية للقطاع الخاص بمساعدة المكاتب الإقليمية للاتحاد من أجل تحسين التعاون الإقليمي بين القطاع الخاص والمنظمات والكيانات الخاصة.